اللحظات الحاسمة والمصيرية.. ترتيبات ما قبل الـ «ثالث من يوليو والإطـاحـة بمـرسـي»

قطب العربي
كاتب وصحفي مصري

مقدمة:

رغم بساطة التعريفات في العلوم السياسية لمعنى الثورة والانقلاب، وأن الثورة هي عمل شعبي بينما الانقلاب هو عمل عسكري، إلا أن ما حدث في مصر يوم 3يوليو 2013 لا يزال محل خلاف في الداخل والخارج بين كونه ثورة أو انقلاب، ففي الداخل تعتبره بعض القوى السياسية الليبرالية واليسارية وأنصار نظام مبارك ثورة جديدة أو على الأقل ثورة تصحيح لثورة 25 يناير، ويبرّرون ذلك بخروج حشود كبيرة من المصريين ضد نظام الرئيس محمد مرسي بعد سنة واحدة على حكمه الذي اعتبروه فاشلاً، في المقابل يرى القسم الآخر من المصريين الذين خرجوا في حشود مماثلة أن ما حدث هو انقلاب كامل الأركان؛ لأن من قام به هو الجيش بشكل مباشر

ولا يقلل من ذلك أنه جاء عقب حشود شعبية مناهضة لحكم الرئيس مرسي، ذلك أن الكثير من الانقلابات في العالم تستغل هذه الحشود أوتكون هي بالأساس من نظمها وحشدها لتوفير غطاء شعبي للانقلاب، ويرى هذا الفريق أن قادة الانقلاب في مصر رتبوا هذه الحشود بالفعل، وأنهم خططوا لهذا الانقلاب منذ ستة أشهر، واستندوا في ذلك إلى تصريحات القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع الفريق السيسي في خطبه الأخيرة التي ذكر فيها أنه حذر الرئيس مرسي قبل ستة أشهر من استمرار مشروعه الإسلامي في الحكم، كما يستندون إلى ما سربته وسائل الإعلام – خصوصًا الغربية – من لقاءات جمعت قيادات كبرى بالمؤسسة العسكرية مع قيادات معارضة للرئيس مرسي بأحد نوادي القاهرة لوضع خطة للتخلّص من حكم مرسي وجماعة الإخوان عقب الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي في نوفمبر من العام الماضي، وبموجبه أنهى عمل النائب العام وقرر تحصين الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور ومجلس الشورى اللذين كانا مهدّدين بالحل بحكم قضائي وشيك.

على المستوى الخارجي سارعت الدول الخليجية للاعتراف بالحكم الجديد،

رؤية تركية
2013 - 6
24 - 19

وسارعت إلى مد يد العون له بتقديم مساعدات مالية تجاوزت 12 مليار دولار لإنقاذ الاقتصاد المصري المتهاوي نتيجة تعطّل الكثير من مرافق الإنتاج وتوقّف عمليات التنمية وتصاعد الدَّين العام المحلّيّ والخارجيّ واتساع العجز في الموازنة العامّة، وعدم توافر السلع الضرورية لمدد كافية، في المقابل قرّر الاتحاد الإفريقي تعليق عضوية مصر في الاتحاد اتساقًا مع مقررات ومبادئ الاتحاد بتعليق عضوية أية دولة تشهد انقلابًا عسكريًّا، ولم تفلح الدبلوماسية المصرية في كسر هذا القرار الإفريقي حتى الآن، أما الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا فرغم قناعتها بأن ما حدث في مصر هو انقلاب عسكري وفقًا لمفاهيمها الديمقراطية الراسخة إلا أنها راوغت في وصف ما حدث بالانقلاب، وإن لم تصفه أيضًا بأنه ثورة، والسبب الحقيقي وراء ذلك هو تغليب المصالح على المبادئ، إذ إن الولايات المتحدة وأوروبا تلتزمان قانونيًّا وأخلاقيًّا بوقف أية مساعدات لمصر إذا اعتبرتا ما حدث انقلابًا، وفي هذه الحالة فإنهما تتوقعان أن مصالحهما التجارية والسياسية ستتضرر كثيرًا بوقف هذه المساعدات؛ لذا فقد وقفتا في منزلة بين المنزلتين فلا هو انقلاب ولا هو ثورة، ومع ذلك قررت الولايات المتحدة وقف بعض المساعدات بشكل مؤقت، كما قرّرت وقف تسليم بعض الطائرات لمصر، أما الاتحاد الأوروبي فقد قرر أن يقوم من ناحيته بدور وساطة هروبًامن اتخاذ مواقف جدية.

الصِّدام بين الرئيس مرسي والعسكر لم يبدأ فقط بصدور الإعلان الدستوري في نوفمبر 2012، بل رافق لحظة الإعلان عن فوزه رئيسًا للبلاد، إذ كانت النخبة العسكرية تتمنّى أن يفوز المرشح المنافس،الذي ينتمي لتلك النخبة الفريق أحمد شفيق قائد سلاح الجو السابق، كما أن هذه النخبة العسكرية التي حكمت مصر على مدى ستين عامًا كان صعبًا عليها قبول فكرة حكم مدني، وأن يكون هذا الحاكم المدني بحكم الدستور هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزادت هذه المخاوف مع إصدار الرئيس مرسي وقبل مرور أقل من شهرين فقط لحكمه (12 أغسطس 2012) إعلانًا دستوريًّا أقال بموجبه القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع السابق المشير حسين طنطاوي ونائبه الفريق سامي عنان رئيس أركان الجيش، وقادة الأسلحة الرئيسة الذين كانوا جميعًا

أما الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا فرغم قناعتها بأن ما حدث في مصر هو انقلاب عسكري وفقًا لمفاهيمها الديمقراطية الراسخة إلا أنها راوغت في وصف ما حدث بالانقلاب، وإن لم تصفه أيضًا بأنه ثورة، والسبب الحقيقي وراء ذلك هو تغليب المصالح على المبادئ

حركة تمرد وتظاهرات متعمدة وهجوم إعلامي وتعتيم لأي عمل تبذله حكومة قنديل وتعطيل مفاصل الدولة كلها مقدمات لدعوة الجيش للتدخل

يمثلون غالبية أعضاء المجلس العسكري الذي حكم البلاد بعد ثورة 25 يناير من مناصبهم، ليُحِلّ محلَّهم طاقمًا عسكريًّا جديدًا بقيادة اللواء عبد الفتاح السيسي مدير المخابرات الحربية وقتئذ، وقد استثمر مرسي حادثة مقتل 16 عسكريًّا مصريًّا في رمضان 2012 ليضرب تلك الضربة وينهي ثنائية السلطة، وهو ما قوبل بارتياح كبير في الأوساط المدنية على مختلف مشاربها من إسلامية وليبرالية ويسارية، باعتبار تلك الخطوة إنهاء للحكم العسكري الذي حكم مصر على مدى ستين عامًا، وخرجت مسيرات مؤيدة للرئيس مرسي الذي تعامل برفق مع القادة الذين أقالهم من مناصبهم، حيث قام بتعيين بعضهم مستشارين له، كما قام بتعيين البعض الآخر في مناصب مدنية، ومع ذلك لم تهضم النخبة العسكرية هذا الإجراء الذي عدته إهانة لها، وبدأت رحلة التفكير في الإطاحة بالرئيس مرسي وجماعته، وتحالفت هذه النخبة مع أركان الدولة العميقة سواء في الجهاز البيروقراطي أو القضاء أو الشرطة أو الإعلام؛ لخلق مشكلات متتالية للرئيس وحكومته لإظهاره بمظهر العاجز والفاشل، رافق ذلك تنسيق مع القوى الليبرالية واليسارية لتسيير مظاهرات وتنظيم اعتصامات متتالية لشلّ البلاد ومنع أي تقدّم، فظهرت أزمات السلع الأساسية سواء في الوقود أو الخبز أو الكهرباء...إلخ وهو ما اتضح لاحقًا أنها كانت أزمات مصطنعة سرعان ما توقفت بمجرد غياب مرسي.

هذا التنسيق مع القوى المعارضة للرئيس مرسي كشفته صحف عالمية كبرى، كما كشفته شخصية حزبية معارضة هي الدكتورة منى

مكرم عبيد القيادية بجبهة الإنقاذ وحزب الوفد والعضو المعين بمجلس الشورى وذلك في كلمة لها بمعهد دراسات الشرق الأوسط بواشنطن مؤخرًا، أوضحت فيها أن الجيش المصري طلب قبيل مظاهرات 30 يونيو من شخصيات مناوئة لحكم الإسلاميين مناشدته التدخل لإنهاء حكم الرئيس محمد مرسي بحجة «منع حمام دم محتمل».

وقالت إنها دُعيت صباح يوم الثلاثين من يونيو/ حزيران الماضي إلى اجتماع عاجل في منزل الوزير الأسبق حسب الله الكفراوي مع 11 شخصًا آخرين من التيار العلماني، من بينهم الوكيل السابق لجهاز مباحث أمن الدولة اللواء فؤاد علام، والكاتب سعد هجرس، وأن الكفراوي أبلغهم بأن هذه المجموعة على اتصال بوزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، ومع بابا الكنيسة تواضروس، وشيخ الأزهر أحمد الطيب، وبأن الجيش طلب منهم أن يكتبوا مناشدة عاجلة له كي يتدخل لمنع ما سمّته حمام دم كارثيًّا، وقد كتبت المناشدة فعلًا بشكل عاجل لتسليمها لقيادة الجيش قبل الساعة الثالثة مدعومة بموافقة خمسين شخصية معارضة بينها تهاني الجبالي نائب رئيس المحكمة الدستورية السابق، وجابر جاد نصار أستاذ القانون الدستوري ورئيس جامعة القاهرة.

إضافة إلى تلك المناشدة يرجّح الكثيرون أن حركة تمرد التي تصدرت المشهد السياسي بديلًا لجبهة الإنقاذ وائتلافات شباب الثورة الذين نظموا من قبلُ فعاليات ثورة 25 يناير هي من نتاج تلك النخبة العسكرية المتحالفة مع بعض الدول الخليجية، وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة التي أنفقت بسخاء على كل الأنشطة المعارضة للرئيس مرسي، وحسب تقرير لوكالة أسوشيتد برس نشر ترجمة له موقع قناة الحرة الأمريكية فإن الجيش اهتمّ بحركة تمرد بعد أن أعلنت عن حيازتها لمليوني توقيع لسحب الثقة من الرئيس مرسي، وعمل الجيش من خلال أطراف وسيطة على ربط المجموعة برجال أعمال ليبراليين ذوي صلة بالمعارضة، ونقلت الوكالة أيضًا عن مسؤول كبير بوزارة الداخلية لم تسمّه أن رجال الأعمال هؤلاء قاموا بالفعل بتمويل الحملة.

كما يرجّح مراقبون أيضًا أن مظاهرات 30 يونيو كانت بترتيب وإشراف من تلك االنخبة العسكرية التي ارتأت تصدير وجوه مدنية لقيادة المظاهرات، وقد حرصت قيادة القوات المسلحة على تصوير تلك المظاهرات بطريقة محترفة عبر تخصيص طائرة عسكرية للمخرج السينمائي خالد يوسف القيادي الكبير بجبهة الإنقاذ والتيار الشعبي الذي يتزعمه المرشح الرئاسي الخاسر حمدين صباحي، في الوقت نفسه تجاهلت قيادة القوات المسلحة مظاهرات المؤيدين للرئيس مرسي التي اندلعت فور إعلان بيان السيسي يوم 3 يوليو والتي كانت أكبر من مظاهرات 30 يونيو، كما امتنعت القنوات التلفزيونية الحكومية والخاصة عن تصوير تلك المظاهرات، وامتنعت عن نقل وقائع الاعتصام القائم بالفعل في منطقة رابعة العدوية لأنصار الرئيس مرسي، وهو ما

إن مظاهرات 30 يونيو كانت بترتيب وإشراف من تلك االنخبة العسكرية التي ارتأت تصدير وجوه مدنية لقيادة المظاهرات، وقد حرصت قيادة القوات المسلحة على تصوير تلك المظاهرات بطريقة محترفة عبر تخصيص طائرة عسكرية للمخرج السينمائي خالد يوسف القيادي الكبير بجبهة الإنقاذ والتيار الشعبي

تكرر في جمعة 17 رمضان التي خرجت فيها مظاهرات كثيفة لأنصار مرسي، بينما ركزت القنوات الحكومية والخاصة على مظاهرات أنصار الفريق السيسي.

عقب استجابة جماهير مصرية للنزول تفويضًا للفريق السيسي في مواجهة ما وصفه بالإرهاب المحتمل شهد اعتصام أنصار مرسي في منطقة رابعة العدوية مذبحة كبرى قتل خلالها أكثر من مائة شخص قرب النصب التذكاري للجندي المجهول على يد رجال شرطة رسميين أو في أزياء مدنية أو متعاونين مع الشرطة، واعتبر أنصار مرسي ذلك أول ثمار التفويض للفريق السيسي.

يظل اعتصام ميداني رابعة العدوية والنهضة ومعهما بعض الميادين في المحافظات عنصر ضغط شديد وربما عنصر الضغط الوحيد الباقي في يد أنصار مرسي على السلطة الحاكمة حاليًا، لذلك تسعى هذه السلطة بكل الطرق لفض هذه الاعتصامات وتمهد لذلك بحملات إعلامية مكثفة لتشويه سمعة هذه الاعتصامات والمشاركين بها، وقد تنجح الأجهزة الأمنية في فض الاعتصام وقد لا تنجح، وقد تتراجع عن الفكرة بسبب كلفتها العالية ماديًا وبشريًا، وفي كل الأحوال ستظل الأزمة قائمة إذ إن القوى المناصرة للرئيس مرسي لن تتوقف عن احتجاجاتها حتى لو اضطرت لنقل الاعتصامات إلى أماكن أخرى أو اضطرت إلى استخدام تكتيكات أخرى للاحتجاج.

ومع مرور أكثر من شهر على اعتصام أنصار مرسي وعدم قدرة السلطة القائمة على فض هذه الاعتصامات بدأت مبادرات الوساطة تطلّ برأسها سواء وساطات محلّية أو دولية، ففي الداخل بدأت أولى الوساطات من هيئة شورى العلماء التي تضم رموزًا دينية سلفية كبرى وذلك بعد مرور عشرة أيام فقط على الاعتصام كان فحواها العودة الى المسار الدستوري الطبيعي مع العفو عن قادة الانقلاب باعتبار عملهم نوعًا من الاجتهاد الخاطئ، ثم جاءت المبادرة الثانية من الدكتور هشام قنديل رئيس الوزراء في عهد مرسي التي تضمنت عدة مراحل تبدأ بتهيئة الأجواء وتنتهي بعودة الرئيس ليقوم بنفسه بتنفيذ خارطة الطريق التي أعلنها الفريق السيسي، ثم جاءت مبادرة مجموعة من المفكرين منهم الدكتور محمد سليم العوا والمستشار طارق البشري وآخرون التي

تضمنت عودة رمزية للرئيس مرسي يقوم خلالها بنقل سلطاته لرئيس وزراء متفق عليه، ويقوم رئيس الوزراء بإجراء انتخابات نيابية تأتي بحكومة جديدة، ومن ثم تتم الدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة، ورغم أن بعض الأصوات داخل جماعة الإخوان والتحالف الوطني لدعم الشرعية أبدت مرونة تجاه هذه المبادرة إلا أن الطرف الثاني وهو الجيش لم يحدّد موقفًا وهو ما قد يعني رفضًا للمبادرة حتى الآن.

على الصعيد الدولي تواصلت دعوات التهدئة والحوار لكنها لم تترجم إلى مبادرات وساطة محددة حتى الآن، باستثناء تحركات كاترين آشتون الممثل الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوربي التي زارت مصر مرتين خلال شهر يوليو كانت آخرها يوم 29 يوليو 2013 التقت خلالها كلّ الأطراف منهم الفريق السيسي والرئيس محمد مرسي، وقادة تمرد وجبهة الإنقاذ وكذلك قادة التحالف الوطني لدعم الشرعية، لكنها لم تطرح أفكارًا محددة للوساطة.